الأمم المتحدة

S/2003/131

مجلس الأمن

Distr.: General
31 January 2003

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أنقل إليكم رسالة الدكتور ناجي صبري، وزير خارجية جمهورية العراق، المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ والتي تتضمن ملاحظات العراق على بيان لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك) أمام مجلس الأمن يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **الدوري**
الممثل الدائم

040203 040203 03-23397 (A)
0323397

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

بسبب القيود غير المشروعة التي تفرضها الولايات المتحدة على ممارسة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حقوقها المنصوص عليها في المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق في الاشتراك في ما يناقشه المجلس من موضوعات تمس مصالحها أو تكون طرفا فيها، ولكون الرسائل هي الوسيلة الأساسية لعرض مواقفنا على المجلس، أوجه رسالتي هذه لكم وفيها ملاحظاتنا على البيان الذي ألقاه المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك)، السيد هانز بليكس، في جلسة مجلس الأمن الرسمية المنعقدة يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (الوثيقة S/PV.4692).

وقبل أن أستعرض ملاحظاتنا التفصيلية على بعض فقرات بيان لجنة أنموفيك، أود أن أشير إلى أن البيان كان شحيحا في استعراض جوانب تعاون العراق مع لجنة أنموفيك ومطولا في استعراض افتراضات سلبية وادعاءات لا دليل موثق على صحتها بشأن سجل العراق في تنفيذ التزاماته في مجال نزع السلاح، وأدناه بعض الأمثلة:

١ - ذكر بيان لجنة أنموفيك أن ''العراق لم يقبل بشكل حقيقي في ما يبدو حتى اليوم عملية نزع سلاحه''.

إن هذا الاتهام غير صحيح ويتعارض مع الحقائق والوقائع التي يعرفها المختصون وأوساط مهمة وأوساط الرأي العام العالمي. لقد قدم العراق كل جهد مطلوب لتنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، هذا فضلا عما تحقق في السابق في ميدان نزع السلاح والمراقبة بفضل تعاون العراق. وقد اعترفت به اللجنة الخاصة ''أنسكوم'' المنحلة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث أعلنت الوكالة أنها أنجزت عملية نزع السلاح بنسبة ١٠٠ في المائة، وأعلن السيد رولف إيكيوس الرئيس الأسبق للجنة الخاصة عام ١٩٩٣ أنه أنجز ٩٥ في المائة من مهمة نزع السلاح. ومن المؤسف أن يُطلق حكما كهذا بعد شهرين من تعاون شامل لا مثيل له أبداه العراق مع أنموفيك والوكالة من أجل تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

٢ - ذكر بيان لجنة أنموفيك ما يأتي: ''يدعي العراق، دون تقديم أدلة كافية، بأنه دمر كل أسلحته البيولوجية بمفرده في عام ١٩٩١''.

إن ما أعلنه العراق ليس ادعاء، فقد دعم إعلانه عن التدمير المنفرد للأسلحة البيولوجية بأدلة دامغة لا يمكن نقضها. ولكن الرئيس السابق للجنة الخاصة ''أنسكوم'' المنحلة، السيد بتلر، تجاهل وأغفل هذه الأدلة لأسباب تتعلق بموقفه السياسي المتحيز ضد

العراق، وهذا الموقف المغرض معروف لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وأوساط الرأي العام العالمي. ومن جانب آخر، فإن جميع التفتيشات وأنشطة الرقابة المستمرة في المجال البيولوجي التي جرت في الفترة من أيار/مايو ١٩٩١ ولغاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ واشتملت على ٧٨٢ ١ عملية تفتيش فضلا عن الرقابة البيولوجية لم تظهر أي دليل على وجود أي مواد أو أنشطة بيولوجية محظورة في العراق. ألم تكن عمليات التفتيش والمراقبة التي قامت بها أنسكوم وأنموفيك منذ عام ١٩٩١ كافية لإثبات صحة إعلانات العراق وانعدام وجود أي دليل يناقضها.

٣ - وفيما يتعلق بما طرحه بيان لجنة أنموفيك من مفهومين للتعاون: إجرائي ومضموني، فأود أن أبين أن أدبيات نزع أسلحة الدمار الشامل لم تشر إلى مثل هذا التمييز وربما يكون الهدف من استحداث هذا التمييز رغبة أوساط في لجنة أنموفيك في حجب حقيقة تعاون العراق عن مجلس الأمن والمجتمع الدولي. فالموقف العراقي في الاستجابة الإيجابية والتعاون اللامحدود مع أفرقة ومفتشي أنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يكتف بفتح الباب، كما يزعم من لا يريد لهذا التعاون أن يظهر للعالم، بل تعداه لتوفير المعلومات والإجابة على التساؤلات وتقديم الوثائق والعينات وتسهيل المقابلات وتأمين الزيارات بسهولة، ويسر رغم تجاوز سياقاتها وعددها كل السياقات المتفق عليها في الفترة السابقة ١٩٩١-١٩٩٨.

٤ - وعن موضوع طائرة الـ U-2، فقد أشار بيان لجنة أنموفيك إلى أن العراق رفض ضمان أمن الطائرة وأراد أن يفرض مجموعة شروط. وهذا لا يمثل نقلا دقيقا لموقف العراق. لقد ذكر العراق أنه ليس في وضع يسمح له بضمان أمن طائرة الـ U-2 نظرا للانتهاكات اليومية المسلحة التي تقوم بها الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية لأجواء العراق وحرمة أراضيه وسيادته في منطقتي ما يسمى بحظر الطيران غير الشرعيتين وقيامهما بالاعتداء على مدن العراق وقراه ومواطنيه في هذه المناطق، وقيام الدفاعات الجوية العراقية بواجبها المشروع في الدفاع عن النفس ومقاومة هذه الطائرات المعتدية. ولذلك اقترح العراق تقديم إشعار مسبق بكل رحلة، كما جرى به العمل سابقا، وأن تتوقف في أثناء طلعات طائرة الـ U-2 عمليات الخرق الحربي العدواني الأمريكي والبريطاني للأجواء العراقية، إضافة إلى عدم الاعتداء على الرادارات في المطارات المدنية العراقية في البصرة والموصل. وقد وافقت لجنة أنموفيك على النقطة الأولى فيما يتعلق بالإشعار المسبق، ولم يصر العراق على النقطة الثالثة بشأن موضوع الرادارات. أما بشأن النقطة الثانية فقد ردت لجنة أنموفيك بأن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ينص على مسؤولية العراق عن أمن طائرة الـ U-2 في جميع الظروف. وقد أجاب العراق أن القرار نفسه يلزم جميع الدول باحترام سيادة العراق

واستقلاله ووحدة أراضيه، أي أن القرار يحرّم على الولايات المتحدة وبريطانيا الاستمرار في عملياتهما الجوية العدوانية في ما يسمى بمناطق الحظر الجوي وأن عليهما أن يلتزما به مثلما أن على العراق الالتزام بهذه القرارات. وقد أبلغتنا أنموفيك أنها لا تستطيع أن تطلب ذلك من الولايات المتحدة وبريطانيا.

٥ - عبّر بيان لجنة أنموفيك عن انزعاجه من التظاهرات التي يقوم بها المدنيون والاحتجاجات في وسائل الإعلام على الأسئلة ذات الطبيعة الاستخبارية التي يطرحها بعض المفتشين وعلى تفتيش أحد جوامع بغداد. وذهب بيان لجنة أنموفيك بعيدا وأعطى حكما سياسيا غير دقيق ولا يتوفر لديه أي دليل لإثباته عندما قال: ''إن من غير المحتمل أن تخرج المظاهرات والتجمعات الهائجة من هذا النوع في العراق بدون مبادرة أو تشجيع من السلطات''.

إن تفتيش الجامع في بغداد يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الذي أسماه بيان لجنة أنموفيك ''جولة ترفيهية'' قام بها خمسة مفتشين لم يكن كذلك، فالدلائل المتوفرة كلها تشير إلى أنها كانت عملية تفتيش جرت خروجا على الآليات المتفق عليها والمتبعة ومنها مرافقة الجانب العراقي لفريق التفتيش. لقد دخل المفتشون إلى المسجد بسيارة تحمل علامات أنموفيك وقدموا أنفسهم بوصفهم مفتشين من لجنة أنموفيك وطرحوا أسئلة عن سبب قيام الحكومة العراقية ببناء جوامع كثيرة وعما إذا كان في الجامع قبو وعن عدد المصلين ونسبة الشباب منهم، وأسئلة أخرى ليست قطعا ذات طبيعة سياحية ولا صلة لها البتة.

٦ - أشار بيان لجنة أنموفيك إلى أن التعاون المضموني يتطلب أن يعلن العراق عن جميع برامجه بشأن أسلحة الدمار الشامل.

إن أقل ما يقال عن هذه الإشارة إنها تتجاهل الحقائق. فقد أعلن العراق عن كامل برامجه المحظورة واتخذ الإجراءات اللازمة لإزالتها. وأن ما تبقى هو ليس برامج أسلحة تدمير شامل وإنما أسئلة، مجرد أسئلة حول البرامج السابقة. إن ادعاء استمرار حيازة العراق برامج أسلحة الدمار الشامل هو كذبة مفضوحة تروجها الولايات المتحدة والأوساط التابعة لها لدوافع سياسية ترمي إلى إبقاء ملف نزع السلاح مفتوح النهاية وإبقاء الحصار الجائر مستمرا على العراق وخلق الأغطية للعدوان عليه. فلو كان لدى الإدارة الأمريكية أي أدلة حقيقية مقنعة تناقض إعلانات العراق خلوه من برامج أسلحة الدمار الشامل لكانت قد قدمتها. لقد قام المفتشون في خلال الشهرين الماضيين بأكثر من ٥١٨ جولة تفتيشية منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ولم يعثروا على ما يناقض إعلانات العراق وعلى ما يثبت ادعاءات الإدارة الأمريكية والسيد توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا.

٧ - ألقى بيان لجنة أنموفيك اللوم على العراق وقال إنه لم يستغل الفرصة عند إعداد إعلانه في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في الاستجابة وتقديم الأدلة الداعمة فيما يتعلق بالمسائل المتبقية في مجال نزع السلاح.

وهنا أيضا يحاول البيان أن يتجنب طرح الحقائق. لقد اعترض العراق على جدية وأهمية ما سميت بالمسائل المتبقية في نزع السلاح عام ١٩٩٨ والتي ضخمها الرئيس السابق للجنة الخاصة، السيد بتلر، لأسباب سياسية معروفة. وبناء على مبادرة من الأمين العام، وافق مجلس الأمن على تحديد تاريخ للمراجعة الشاملة لكل إنجازات نزع السلاح لتحديد ما الذي تبقى والأهمية التي يمثلها. وقد أجهضت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هذا المسعى، وقتلتا أنسكوم أيضا، في عدوانهما ضد العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وبعد هذا العدوان كلف مجلس الأمن فريق عمل برئاسة السفير (آنذاك) أموريم لتقييم حالة نزع السلاح في العراق. وأقر السفير أموريم في تقريره أن معظم برامج العراق للأسلحة المحظورة قد أزيلت وأشار إلى إمكانية الوصول إلى طريق مسدود في إجراء المزيد من التحقق في المسائل التي اعتبرتها اللجنة الخاصة معلقة، خاصة وأنه لا بد من وجود درجة من عدم التيقن في أي عملية تحقق تتم على نطاق دولة بأكملها. وأوصى السفير أموريم بإقامة نظام معزز للرقابة يكون قادرا على معالجة مسائل نزع السلاح المعلقة.

واعتمد قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) توصية السفير أموريم بأن تعالج مسائل نزع السلاح المعلقة ضمن نظام الرقابة المعزز (الفقرة الثانية من منطوق القرار) كما اعتمد أنموفيك هذه التوصية وضمتها إلى خطتها التنظيمية التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (الوثيقة S/2000/292).

إن العرض أعلاه يوضح أن ما يسمى بالمسائل المعلقة في نزع السلاح إما أنها ليست معلقة أصلا أو أنها لم تعد كذلك بسبب نفاذ صلاحية المواد التي ادعت اللجنة الخاصة أنها لم تتحقق من تدميرها أو أنها تمثل نسبة ضئيلة مما جرى التحقق منه (١-٣ في المائة) أو أن البحث عنها وصل إلى نقطة المردودات المتضائلة. وقد سعى العراق لمناقشة هذه المسائل في جلسات الحوار مع وفد الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ٢ أيار/مايو وفي فيينا في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، كما حاولت الجهات العراقية المختصة مناقشتها مع الأمين التنفيذي للجنة أنموفيك في أثناء زيارته للعراق، وفي جميع هذه الحالات جوبهت الطلبات العراقية بالرفض.

٨ - قال بيان لجنة أنموفيك ''إنه يأسف لكون رسالتنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لم تقدم حلا للمسائل المتبقية''.

إن قراءة هذه الرسالة بعناية ستكشف عكس ما ذكره البيان، إذ أنها أكدت أن الأجوبة على جميع ما سمي بالأسئلة المعلقة قد وردت ضمن إعلان العراق الشامل وحددت أرقام الصفحات التي ضمت هذه الأجوبة.

٩ - شكك بيان لجنة أنموفيك بإعلان العراق في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ المدعوم بالوثائق والأدلة، وأعلن بأن لدى أنموفيك ''معلومات ومؤشرات'' تتناقض مع إعلان العراق وخاصة في موضوعي الـ VX والإنثراكس.

كيف يمكن للعراق أن يبدد شكوك بيان لجنة أنموفيك حول هذا الإعلان بدون الاطلاع على هذه ''المعلومات والمؤشرات''، وكيف يمكن للجانب العراقي التحرك لتبديد هذه الشكوك إذا لم يطلع عليها؟

لقد قدم العراق في إعلانه الكامل الأدلة على صدق ما ذكره حول هذا الموضوع، وعلى أنموفيك أن تقدم الأدلة المضادة التي تثبت عدم صحة الإعلان العراقي. ونحن لا نعتقد أن لديها أو لدى الإدارة الأمريكية أي دليل يناقض صحة ما أعلنه العراق.

١٠ - وفيما يتعلق بوثيقة القوة الجوية، فإن إشارة البيان إلى أنها أظهرت اختلافات في إعلان العراق إشارة غير دقيقة، فالاختلاف الظاهري الذي أشار إليه البيان لا يتعلق بالموازنة المادية، لأن جميع الأدلة الداعمة للموازنة المادية لجميع الكميات وحتى نهاية عام ١٩٩٠ سُلمت إلى اللجنة الخاصة أنسكوم المنحلة. وسيقوم الجانب العراقي بتوضيح ذلك لخبراء لجنة أنموفيك.

١١ - وفيما يتعلق بالصواريخ الفارغة عيار ١٢٢ ملم التي عثر عليها مؤخرا، فقد اقترح العراق إجراء اختبار مشترك حول صلاحية محرك الصاروخ. ونحن واثقون أن الاختبار سيظهر حقيقة أنه فقد صلاحيته منذ أمد طويل بسبب ظاهرة تعرّق الوقود ثنائي القاعدة (هجرة النايتروغلسرين إلى السطح). كما سيثبت هذا الاختبار أن جميع هذه الصواريخ المتروكة لم تعد صالحة للاستعمال. وما زلنا بانتظار إجراء الاختبار على هذه الصواريخ التي ختمها مفتشو أنموفيك. كما أظهرت تحرياتنا حتى الآن عدم وجود أي كميات أخرى من صواريخ عيار ١٢٢ ملم أو أي معدات محظورة أخرى، وما زال التحري جاريا في المخازن الأخرى في جميع أنحاء العراق وستقدم الجهات العراقية المعلومات إلى أنموفيك حال اكتمالها.

كما أشار بيان لجنة أنموفيك إلى أن المخزن الذي عثر فيه على الصواريخ كان مستودعا حديث البناء نسبيا، وهذا غير صحيح فالمخزن بني منذ حوالي عشرين عاما وقد أعد ليكون سقيفة وليس مستودعا. ولم يدمر خلال عدوان عام ١٩٩١ وخصص لمشروع المصطفى منذ الثمانينيات، ولم تحرك الصواريخ المخزونة منه منذ اثني عشر عاما.

١٢ - أما ما يتعلق بموضوع الـ ٦٥٠ كغم من الأوساط الزراعية البكتيرية التي وردت في التقرير الذي قدمه العراق إلى لجنة السفير أموريم، والذي لم يُضمّن في إعلان العراق في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فقد كان هذا الإجراء تصحيحا لخطأ بشأن رسالة الاعتماد المرقمة ٩٦/٤/٨٨. وسنشرح هذا الموضوع للجنة أنموفيك في رسالة مفصلة.

١٣ - وبشأن الادعاء بعدم تقديم العراق معلومات حول استهلاك عدد من صواريخ سكود التي أطلقت كأهداف في نظام الدفاع المضاد للصواريخ خلال الثمانينيات، فإن هذا الادعاء هو الآخر غير صحيح. لقد قدم العراق وثائق أصلية حول استخدام هذه الصواريخ وصادقت عليها اللجنة الخاصة ''أنسكوم''، كما قدم جميع المراسلات بين هيئة التصنيع العسكري ووزارة الدفاع حول هذه التجارب وتاريخ إجرائها، هذا بالإضافة إلى قيام الجهات العراقية بعقد مناقشات فنية مكثفة ولعدة ساعات مع اللجنة الخاصة ''أنسكوم'' المنحلة أجابت خلالها على كل أسئلة اللجنة بشأن أبحاث المشروع، ولم يثر الموضوع ثانية قط.

١٤ - وفيما يخص الـ ٣ ٠٠٠ وثيقة باللغة العربية التي عثر عليها في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في مسكن الفيزيائي العراقي، الدكتور فالح حمزة، فقد دخل بيان لجنة أنموفيك في استنتاجات واحتمالات غير دقيقة وغير مبررة.

فالصندوق الذي كان كما يبدو هدف جولة التفتيش هو صندوق كبير يحتوي على قرابة ٢٠٠ كغم من الأوراق الخاصة للدكتور فالح التي تشتمل على مجلات وأوراق شخصية يحتفظ بها كثير من العلماء، وقد فحصها المفتشون لساعات وصادروا منها ٣ ٠٠٠ صفحة.

وذكر الدكتور فالح، الذي أصر لحسن الحظ على تصوير الوثائق قبل تسليمها إلى المفتشين، أن الوثائق التي سلمها تتضمن الآتي:

- النسخة الشخصية من تقارير إيفاده إلى مؤتمرات ولقاءات علمية متنوعة خلال السنوات ١٩٨٤-١٩٨٩.
- مسودات ونسخ من تقارير وبحوث منشورة شارك فيها أو يهتم بها بشكل شخصي.

- بعض الأوراق التي تتضمن مواضيع بحوث تغطي فترة ما بعد ١٩٩١ وجميعها معلنة في إعلان العراق الكامل المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (CAFCD).
- أوراق أخرى ذات طبيعة شخصية.
- تقارير نشرتها منظمة الطاقة الذرية العراقية خلال السنوات من ١٩٨٥ ولغاية ١٩٩٠ وشارك فيها مع آخرين في عدد من البحوث والمشاريع ومن بينها بحث أولي حول فصل النظائر المشعة بالليزر.

إن بحث ''فصل النظائر المشعة بالليزر'' الذي أثار بيان لجنة أنموفيك حوله الشكوك واستخدمته الآن الدعاية الأمريكية لتشويه موقف العراق وتعاونه، قد أشير إليه بشكل خاص في الجزء الثاني من الصفحات من ١-٣٠ من إعلان العراق الكامل (CAFCD) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، حيث أشير في الصفحة ٢٩ منه إلى ''أن البنية التحتية العلمية والتقنية للعراق ليست مؤهلة لمثل هذا التحدي''، وبالنتيجة فإن قيمة هذا البحث هي أكاديمية ولا تشكل جزءا من التقارير المصنفة التي أعدتها المجاميع العاملة في مجال فصل النظائر المشعة والواردة جميعها في الإعلان الكامل (CAFCD) وهي بحوزة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي عام ١٩٩٤، طلبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عقد جلسة بشأن فصل النظائر بالليزر، وفي ختام الجلسة سلم الجانب العراقي إلى السيد غاري ديلون، رئيس فريق عمل الوكالة في العراق، نسخة من هذا البحث، ولم تطلب الوكالة أي تفاصيل إضافية بشأنه. وقد أقر تقرير الوكالة المرقم ٢٦ والصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بعملية التسلم هذه.

إننا لا نفهم لماذا يذهب بيان لجنة أنموفيك إلى حد القول بأن هذه ربما ليست حالة منفردة وأن وضع الوثيقة في هذا المكان هو عمل متعمد يهدف إلى إخفائها وأنها قد تكون ''قمة الجبل الجليدي الظاهرة'' لممارسة إخفاء الوثائق بوضعها في المساكن الخاصة. وكان على أنموفيك أن تتحقق من الموضوع وتتأكد بأن العراق قد سلم هذه الوثيقة عام ١٩٩٤ إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٥ - هوّل بيان لجنة أنموفيك من قائمة أسماء الأشخاص المعنيين بالبرامج السابقة التي قدمها العراق وقال إن العدد هو ٤٠٠ وقارنه بأكثر من ٣ ٥٠٠ اسم لأشخاص عملوا في هذه البرامج أو من الذين قابلتهم اللجنة الخاصة ''أنسكوم'' المنحلة خلال فترة التسعينيات أو عرفتهم من خلال الوثائق ومصادر أخرى.

إن أسماء العلماء الأربعمائة التي أعطيت لأنموفيك تتفق مع الهرم التنظيمي للمعنيين بالبرامج السابقة الذي طلبه بيان لجنة أنموفيك من الجانب العراقي. وفيما يتعلق بقائمة الأشخاص الذين قابلتهم اللجنة الخاصة ''أنسكوم'' المنحلة فهذه القائمة تضم أيضا سواقا وحمالين وبستانيين وحراسا وعمال خدمة وغيرهم، وهم ليسوا علماء أو فنيين كما أنهم ليسوا جزءا من الهيكل الهرمي التنظيمي المطلوب، كما أنهم ليسوا معنيين بالبرامج السابقة، و لم يرفض الجانب العراقي أبدا أي طلب لمقابلة أي من هؤلاء الأشخاص.

صاحب السعادة

إن ملاحظاتنا أعلاه على بيان لجنة أنموفيك تؤكد حاجة لجنة أنموفيك، وهي الجهة الفنية المكلفة بتنفيذ مهمات محددة في مجال نزع السلاح والمراقبة، إلى التحلي بالمزيد من الشفافية والموضوعية والحياد واعتماد الحوار الفني مع الجانب العراقي لإزالة أي إبهام لديها حول أي مسألة تواجهها في تنفيذ ولايتها، وتجنب القفز إلى خلاصات مبتسرة سرعان ما يتضح خطؤها.

وبهذه المناسبة نؤكد تصميمنا الثابت على مواصلة التعاون مع لجنة أنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ مهماتهما بموجب قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة بما يؤدي إلى تأكيد حقيقة خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل كخطوة ضرورية لتنفيذ التزامات مجلس الأمن المنصوص عليها في قراراته في رفع الحصار الإجرامي اللاأخلاقي المفروض على شعب العراق منذ أكثر من اثنتي عشرة سنة، فضلا عن تنفيذ مجلس الأمن ما تعهد به في قراراته ذات الصلة، ومنها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) نفسه، لضمان احترام سيادة العراق وحرمة أراضيه. كما أود أن أسترعي انتباه الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى محاولات الولايات المتحدة وبريطانيا المستمرة منذ عام ١٩٩١ الضغط على عمل المفتشين لخدمة أهدافهما السياسية العدوانية ضد العراق وبما يضر بمصداقية الأمم المتحدة ومنهجها في نزع السلاح وعدم الانتشار.

(توقيع) د. ناجي **صبري**
وزير خارجية جمهورية العراق